

وزارة الدولة لشئون الشباب

قرار وزاري رقم (27) لسنة 2024

- بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 82 / 2018 في شأن إنشاء الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات وزير الدولة لشئون الشباب بعد الإطلاع على:
- القانون رقم (87) لسنة 2017 في شأن الرياضة وتعديلاته.
 - والقانون رقم (82) لسنة 2018 بإنشاء الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات
 - والقرار الوزاري رقم (6) لسنة 2021 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (82) لسنة 2018
 - موافقة مجلس إدارة الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات بقراره رقم (3)-3/2023-9/1 لسنة 2023 بجلسته المعقودة رقم (3) بتاريخ 2023/9/3
 - موافقة مجلس إدارة الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات بقراره رقم (3)-3/2024-6/1 لسنة 2024 بجلسته المعقودة رقم (1) بتاريخ 2024/6/2
 - ولما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة أولى

يستبدل نصوص المواد (11)، (19)، (37/بند12)، (52) من القرار رقم (6) لسنة 2021 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2018/82 المشار إليها النصوص التالية :

المادة (11)

تحفص الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي المنصوص عليها في القانون رقم (87) لسنة 2017 بشأن الرياضة بنظر المعارضات الرياضية الناشئة عن انتهاكات قواعد مكافحة المشطات المتعلقة بتطبيق القانون رقم (82) لسنة 2018 في شأن إنشاء الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات.

المادة (19)

تعد قاعدة البيانات الإلكترونية (نظام آدمز) لدى الوكالة العالمية لمكافحة المشطات هو النظام المعتمد في الوكالة الكويتية لمكافحة المشطات، وعلى الرياضيين إدخال كافة بياناتهم الشخصية المطلوبة وأماكن تواجدهم وتحديث تلك البيانات وكل ما يطرأ عليها من تعديلات وفقاً للمعايير الدولية

المادة (37/بند12)

(12)- التعاقد مع مدقق الحسابات وتحديد مكافأته ومدة التعاقد معه.

المادة (52)

يعين المجلس مدقق خارجي من المحاسبين القانونيين المعتمدين لتدقيق حسابات الوكالة، وتحدد مكافأته ومدة التعاقد معه، ويرفع المدقق الخارجي تقريره إلى الرئيس فهيداً لعرضه على مجلس الإدارة للنظر فيه واعتماده.

مادة ثانية

تلغى المواد (37/بند18)، (53)، (54)، (55) من القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2021 المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ثلاثة

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الشئون الاجتماعية والاسرة والطفولة

وزير الدولة لشئون الشباب

د. امثال هادي هايف الحويلة

صدر بتاريخ: 5 محرم 1446 هـ

الموافق: 11 يوليو 2024 م

وزارة الداخلية

قرار وزاري رقم 1020 لسنة 2024

بشأن: تعديل بعض أحكام القرار الوزاري 957 لسنة 2019 باللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية

- بعد الإطلاع على المرسوم الأميري رقم 1959/17 بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدهله له.

- وعلى القرار الوزاري رقم 957/2019 باللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب وتعديلاته.

- وبناء على عرض وكيل الوزارة.

قرر

مادة (أولى)

تعديل المادة (29) من القرار الوزاري رقم 957/2019 المشار إليه،

لتصبح على النحو التالي:-

مادة (29)

يُشترط للحصول على إقامة عادلة للإتحاق بعائلي للقادمين من الخارج أن لا يقل الراتب الشهري للأجنبي المقيم بالبلاد عن (800 د.ك.) شهرياً دينار كويتي، ويُعتدَد في تحديد الراتب الشهري للأجنبي بالأجر الناجح عن العمل في مهنته التي مُنح على أساسها الإقامة في البلاد.

أما بشأن منح إقامة عادلة للإتحاق بعائلي للمتواجدين أو المولودين داخل البلاد، والمولودين خارج البلاد من لا تتجاوز أعمارهم عن (5) سنوات لأبوبن مقيمين في البلاد، فيخصص مدير عام الإدارة العامة لشئون الإقامة باستثنائهم من شرط الراتب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها الإدارة العامة لشئون الإقامة.

مادة (ثانية)

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع ووزير الداخلية

فهد يوسف سعود الصباح

صدر في : 9 محرم 1446 هـ

الموافق : 15 يوليو 2024 م